

## واقع القطاع السياحي والخدمات التكميلية في الجزائر

## The reality of the tourism sector and supplementary services in Algeria

فرطاس فتيحة

Fortas fatiha

المركز الجامعي مرسلبي عبد الله بتيبازة fortas.fatiha@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر 2020/10/18

تاريخ القبول: 2020/09/09

تاريخ الاستلام: 2020/03/01

## الملخص:

لقد أصبح القطاع السياحي عاملا أساسيا للتنمية المستدامة نظرا لدوره الكبير في خلق الثروة وفرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، لذلك فقد تفتنت الجزائر مؤخرا لضرورة إعطاء القطاع السياحي بعدا هاما ضمن استراتيجيتها التنموية. وضمن هذا إطار نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع السياحي بالجزائر وبعض الخدمات التكميلية، سواء تعلق الأمر بمؤسسات النقل والتأمين والبنوك، والخدمات الفندقية والمطاعم،.. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير وعصرنة قطاع الخدمات، لاسيما الخدمات المرافقة للقطاع السياحي، كعامل أساسي لتنمية وتطوير هذا القطاع والنهوض به.

كلمات مفتاحية: السياحة، القطاع السياحي، قطاع الخدمات، الخدمات التكميلية.

تصنيفات JEL: Z3، Z320، L80

**Abstract:**

The tourism sector has become an essential factor for sustainable development due to its significant role in creating wealth and employment and promoting economic growth. Thus Algeria has recently realized the necessity of giving the tourism sector an important dimension in its development strategy. In this context, the aim of this study is to analyze the reality of the tourism sector in Algeria and some supplementary services, whether it is related to transport institutions, banks, hotel services. The study concluded that the services sector

should be developed and modernized, especially the services accompanying the tourism sector, as an essential factor for the development and development of this sector and its promotion.

**Keywords:** tourism, tourism sector, services sector, complementary services

**JEL Classification Codes:** Z3, Z320, L80

## 1. مقدمة:

يعرف قطاع السياحة أهمية متزايدة عبر العالم خاصة في العقود الأخيرة، حيث أصبح عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومصدرا أساسيا لتحقيق التنوع الاقتصادي، توليد الثروة وجلب العملة الأجنبية. وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الجزائر مؤخرا، كان لا بد على السلطات الجزائرية أن تبحث عن السبل الكفيلة للتخلص من تبعيتها المطلقة لقطاع المحروقات، لتدرك أخيرا ضرورة الارتقاء والنهوض بالقطاع السياحي، بعد أن ظل لفترة طويلة يعاني من التهميش ضمن مخططاتها التنموية. وبذلك فقد سارعت السلطات العمومية لتبني استراتيجية وطنية لدعم وتحفيز الاستثمار في هذا القطاع، لجعله يتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية وإشراكه في عملية التنمية المستدامة، خاصة وأن الجزائر تزخر بثروة سياحية متنوعة تؤهلها أن تكون أحد الوجهات السياحية الأكثر استقطابا في العالم.

ورغم ما تتمتع به الجزائر من مؤهلات حضارية، تاريخية وطبيعية متنوعة: ساحلية، جبلية، صحراوية، استكشافية، غابية، حموية، معالم أثرية.. إلخ، بقيت الجهود المبذولة متأخرة وعاجزة عن استغلال هذه الطاقة الثمينة، حيث أن الاطلاع على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، يكشف عن عدة نقائص ومشكلات لا زال يعاني منها هذا القطاع، كثقافة المجتمع السياحية، مشكل العقار، مشكل التمويل والمشاكل الإدارية والأمنية، رداءة الخدمات... وغيرها، لتنتهي عند المفهوم العميق للسياحة كصناعة واستراتيجية بإمكانها أن تساهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة إذا توفرت إرادة ورغبة سياسية قوية، مما جعل هذا القطاع يسجل تأخرا كبيرا لتبقى الجزائر كل يوم تفقد موارد مالية ضخمة جراء عدم استغلالها للثروة الكامنة التي تتمتع بها.

وفي إطار ما تقدم نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع السياحي في الجزائر في ظل الوضعية التي يعيشها قطاع الخدمات، لاسيما الخدمات المرافقة للنشاط السياحي. وعليه

تتبلور إشكالية هذه الدراسة فيما يلي: ما هو واقع القطاع السياحي والخدمات المرافقة له في الجزائر؟ وللإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- يعرف القطاع السياحي في الجزائر تراجعاً كبيراً؛
- تعرف الخدمات التكميلية للقطاع السياحي اختلالات عديدة؛
- للخدمات التكميلية دور في النهوض بالقطاع السياحي.

ولبلوغ أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم هذا المنهج على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، من أجل التعرف على حقيقتها على أرض الواقع. وعلى هذا الصعيد، فقد اعتمدنا على جملة من الدراسات المتعلقة بمجال البحث، وكذا بعض المواقع الوطنية والتقارير الدولية الصادرة عن الهيئات المختصة.

## 2. تعريف وأهمية السياحة:

يمكن النظر إلى السياحة، بوصفها صناعة تشتمل على مجمل التنظيمات العامة والخاصة، التي تشترك في تطوير، وإنتاج، وتسويق البضائع، والخدمات استجابة لاحتياجات، ورفاهية السواح. ولقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم السياحة، حيث يعرف مؤسس البحث السياحي (Hunziker Walter) السياحة بأنها: مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحاً لهذا الأجنبي (Hunziker and Kraft, 1942) (N.jayapalan, 2001, p2).

وتعرفها الأكاديمية الدولية للسياحة: بأنها "عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فهي مجموع الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار" (نعيم الظاهر، 2007، ص 29). كما تعرفها منظمة السياحة العالمية بأنها "أنشطة المسافرين في مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى" (Stephen Williams, 2003, P 3). وللسياحة أهمية كبيرة تشمل مجالات عدة، حيث تشير الدلائل العلمية وتجارب الدول في العالم إلى التزايد الملحوظ في الدور الهام الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل في اقتصاديات الدول، ومنه

يترتب على الصناعة السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية البيئية في المقصد السياحي (الدول المستقبلية)، فعلى الصعيد الاقتصادي تساهم السياحة بدرجة ملموسة في تسريع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بفضل الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول، إيرادات الفنادق والإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية.

وتعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية المساهمة في توفير فرص العمل، وكذا تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما على الصعيد الثقافي الاجتماعي والسياسي فتساهم السياحة في رفع مستوى المعيشة للمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم، خلق مرافق ترفيهية وثقافية، رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع، تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف، وكذا تحسين العلاقات بين الدول ومعالجة الكثير من المشكلات السياسية.

### 3. تطور مكانة القطاع السياحي ضمن السياسة التنموية بالجزائر:

غداة الاستقلال لم يعرف القطاع السياحي في الجزائر أهمية كبيرة ضمن المخططات التنموية المبرمجة خلال الفترة (1967-1989)، فالاستثمارات السياحية في إطار هذه المخططات، أدت إلى ظهور صناعة فندقية رغم الصعوبات والتأخيرات في الإنجاز، إلا أن القطاع السياحي بقي مهماشا من خلال حجم الاستثمارات المخصصة، والتي لم تتجاوز (3%) من مجموع الاستثمارات المقررة، كما أن مجموع الانجازات المحققة بقيت بعيدة عن التقديرات المبرمجة، حيث أن نسب الإنجاز لم تكن موافقة لتلك المقررة في المخططات. ويرجع ذلك إلى طبيعة النموذج التنموي المنتهج من قبل الجزائر والذي ارتكز على الصناعات المصنعة بشكل كبير (الصناعات الرأسمالية والثقيلة).

أما خلال الفترة (1990-2000)، فقد شهدت الجزائر تحول سياسي واقتصادي شمل كل المجالات، أهمها التخلي عن النظام الاشتراكي والتحول إلى اقتصاد السوق، حيث عرفت هذه الفترة إدخال إصلاحات جديدة على قطاعها السياحي، من خلال وضع استراتيجية خوصصة الوحدات الفندقية

والسياحية، وتشجيع الاستثمار الخاص، بهدف بروز صناعة سياحية في الجزائر (عوينان عبد القادر، 2012-2013، ص 74).

وبذلك فقد عرفت طاقات الايواء السياحي تطورات معتبرة ليلعب عدد الأسرة الفندقية 67087 سنة 2000 (لحسين عبد القادر، 2013، ص 187)، إلا أن طاقة الايواء بقية ضعيفة إذ ما قورنت بدول الجوار (191955 بتونس و 224000 بالمغرب)، كما أن التدفقات السياحية بقيت ضعيفة جدا، ففي الوقت الذي استقبلت فيه تونس حوالي 5 ملايين سائح والمغرب أكثر من 4 ملايين سائح، لم تصل الجزائر مستوى المليون سائح خلال نفس السنة (خالد كواش، ص 231-233). وبالإضافة فإن الظروف الأمنية السيئة التي مرت بها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي لم تكن مشجعة على تنمية القطاع السياحي .

ومع تحسن الظروف الأمنية، برزت الضرورة الملحة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، ووجدت الحكومة نفسها أمام تحديات كبرى لتحويل الإمكانيات السياحية إلى عروض سياحية قادرة على تلبية متطلبات الأسواق العالمية ومواكبة اتجاهاتها، وهذا ما تجسد من خلال اعتماد الحكومة سنة 2008 للاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية المستدامة لأفاق 2030، والذي يعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، ويشكل هذا المخطط مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة، وجزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفاق 2030، الذي يرمي إلى خلق نوع من التناسق والتناغم في إنجاز مختلف المشاريع القطاعية. ولقد حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017) وهي:

- تمشين الوجهة السياحية للجزائر؛
- وضع خطة نوعية للسياحة؛
- تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار في الأقطاب و القرى السياحية المتميزة؛
- مخطط الشراكة ما بين القطاع العام و الخاص لتعزيز السلسلة السياحية ؛
- توفير التمويلات.

وبذلك فقد سجل قطاع السياحة تطورا نسبيا من حيث القيمة المالية المخصصة، والتي راوحت في المتوسط نسبة (8.59%) من مجموع الاستثمارات خلال الفترة 2002-2017 (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2018). ولكن ورغم الجهود المبذولة مؤخرا في إطار ترقية القطاع السياحي والنهوض به كقطاع بديل للمحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2014، إلا أن الجزائر لم تنجح بعد في استقطاب عدد أكبر من السياح، وهذا ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم 01: تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2013-2017

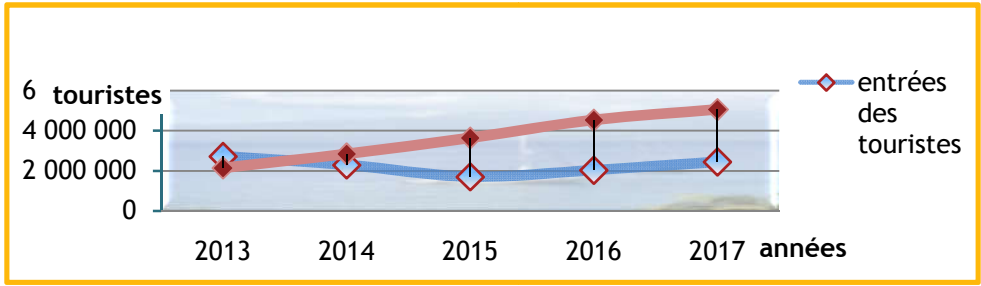
السنة	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائريين المقيمين في الخارج	1 768 578	1 361 248	626 873	716 732	742 410
الأجانب	964 153	940 125	1 083 121	1 322 712	1 708 375
المجموع	2 732 731	2 301 373	1 709 994	2 039 444	2 450 785

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, <https://www.mta.gov.dz>

يتبين من الجدول الانخفاض الملحوظ في توافد عدد السياح الجزائريين المقيمين في الخارج خلال الفترة 2013-2017، ويمكن تفسير ذلك بشكل رئيسي من خلال تدفق هذه الفئة إلى وجهات سياحية أخرى، والتي توفر خدمات تنافسية من حيث الجودة والسعر، كما هو الحال بالنسبة لتونس، تركيا واسبانيا.. وفي المقابل فقد شهدت هذه الفترة نموا إيجابيا في عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر، من دول مختلفة أهمها: تونس، فرنسا، المغرب، اسبانيا، الصين وتركيا، ويندرج ذلك سواء في إطار قضاء أوقات الفراغ والراحة أو في نطاق تأدية مهام وزيارات الأعمال، وهذا ما يفسر التذبذب في عدد السياح الإجمالي خلال هذه الفترة .

ومن ناحية أخرى، فقد سجل عدد السياح الجزائريين الوافدين إلى البلدان الخارجية تزايد مستمرا خلال الفترة 2013-2017، لينتقل من 2 523 135 سائح سنة (2013) إلى 5 404 058 سائحا خلال سنة (2017)، وتمثل تونس، فرنسا، المملكة العربية السعودية، اسبانيا وتركيا الوجهات الأكثر استقطابا للسياح الجزائريين. ويبين الجدول الموالي تطور التدفقات السياحية للفترة 2013-2017:

الشكل رقم 01: تطور التدفقات السياحية للفترة 2013-2017



Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, <https://www.mta.gov.dz>

تشير إحصائيات التدفقات السياحية في الجزائر خلال هذه الفترة إلى وجود فارق واضح في التدفقات بين عدد السياح الوافدين إلى الجزائر وعدد السياح الخارجين من الحدود الجزائرية إلى وجهات خارجية، مما يعكس الوضعية الصعبة التي يعيشها القطاع.

#### 4. مكانة القطاع السياحي للجزائر عالميا:

وفقا لتقارير السياحة والسفر الصادرة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"، فإن الجزائر لا تزال تسجل تأخرا كبيرا في المجال السياحي، بعدما صنفت في مراتب متأخرة جدا، في وقت حلت فيه دول شمال إفريقيا ومن بينها تونس ومصر والمغرب، في مراكز متقدمة في ذات التصنيف، مما يعكس الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة والسفر في الجزائر ويعزز من التحديات التي تواجهه قصد الرقي بصناعة هذا القطاع ودعم دوره في عملية النمو والازدهار الاقتصادي. وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: مؤشر تنافسية السياحة والسفر للجزائر خلال الفترة (2017-2007)

السنة/ عدد الدول	2019 (140)	2017 (136)	2015 (141)	2013 (140)	2011 (139)	2009 (133)
قيمة المؤشر	3.1	3.07	2.93	3.37	3.37	3.31
الترتيب العام	116	118	123	132	113	115

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي حول تنافسية قطاع السياحة والسفر خلال السنوات (2019-2009).

وقد أظهر التقرير العالمي للتنافسية والأسفار لسنة 2019، حلول اسبانيا في المركز الأول، تليها فرنسا في المرتبة الثانية، فألمانيا في المرتبة الثالثة، ثم اليابان في المركز الرابع، وجاءت الولايات المتحدة

الأمريكية في المركز الخامس. أما عربيا، فقد جاء المغرب في المركز السادس، بعد الإمارات التي حلت في المركز الأول و33 عالميا، ثم قطر في المرتبة الثانية و51 عالميا، تليها عمان في المركز الثالث و58 عالميا، والبحرين في المركز الرابع و64 عالميا، ثم مصر في المركز الخامس و65 عالميا.

وعلى الصعيد المغربي، حل المغرب في المرتبة الأولى و (66) عالميا، وجاءت تونس في المركز الثاني و85 عالميا، ، في حين احتلت الجزائر، رغم الاستقرار الأممي، المركز الثالث و116 عالميا. وهذا ما يؤكد الوضعية الصعبة التي يتواجد عليها قطاع السياحة في الجزائر، حيث تظل تنافسيته بعيدة كل البعد عن المستويات والمعايير الدولية، رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات ومقومات تسمح لها بالرقى والنهوض بهذا القطاع والاستفادة منه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد أرجع التقرير احتلال الجزائر لهذه المرتبة المتدنية سواء مقارنة بالدول العربية والمغربية أو على المستوى العالمي إلى المخاوف المتعلقة بالوصول إلى الأسواق إلى جانب ضعف الترويج للمنتوج السياحي الوطني، رغم الثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد والآثار الرومانية العربية والتركية، التي لا تزال تحتفظ بها عدد لا بأس به من الولايات. كما أشار ذات التقرير إلى أن الجزائر تحتل مرتبة منخفضة في مختلف المؤشرات التي تعبر عن البيئة التمكينية لسياحة والسفر، خاصة فيما تعلق ببيئة الأعمال (المرتبة 118)، أولويات السياحة والسفر (المرتبة 132)، البنية التحتية للخدمات السياحية (136)، الاستدامة البيئية (133)، الموارد الطبيعية (126) والانفتاح الدولي (139).

ويعود هذا التراجع في الأساس لضعف وعدم مرونة السياسات والقواعد التنظيمية الخاصة بالحصول على التأشيرات، التكاليف والتوقيت اللازم للبدء في مشروع استثماري، وكذا عدم بروز هذا القطاع كأولوية بالنسبة للحكومة الجزائرية، سواء بسبب انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي من إجمالي الميزانية (المرتبة 123) أو بسبب قلة تمثيل الجزائر في التظاهرات والأحداث والمعارض الخاصة بالقطاع على المستوى الدولي.

ورغم تمركز الجزائر في مرتبة حسنة نسبيا فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والثقافية لما تملكه الجزائر من مواقع للتراث الطبيعي مصنفة دوليا (المرتبة 90)، والموارد الثقافية وسفر الأعمال (المرتبة 51)، إلا أنها



تبقى دون المستوى فيما يخص نسبة المناطق الطبيعية المحمية من مجموع المساحة الإقليمية (المرتبة 104) وكذا الطلب الرقمي للسياحة (المرتبة 99).

وقد انعكست هذه النتائج على ضعف مساهمة القطاع في مختلف القضايا التنموية، كما هو الحال بالنسبة لمساهمة قطاع السياحة في تحسين ميزان المدفوعات، حيث تبين الإحصائيات أن ميزان المدفوعات السياحية يسجل عجزا كبيرا، ويعود ذلك إلى الارتفاع في حجم المدفوعات السياحية مقارنة بالإيرادات، مما أدى إلى ضعف مساهمة هذا الأخير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، باعتبار أن مقدار العملة الصعبة التي ينفقها المواطنون في الخارج (ارتفاع السياحة الخارجية) أعلى من تلك الناتجة عن تدفقات السياح غير المقيمين، ففي سنة 2017 مثلا، بلغت نفقات الجزائريين في الخارج 580 مليون دولار، مقابل 140.5 مليون دولار فقط من الإيرادات السياحية (وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، [http://www.mtatf.gov.dz/?page\\_id=7253&lang=ar#contribution](http://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#contribution)).

وبالنسبة لمساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، ففي الوقت الذي تشير فيه إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل في المتوسط إلى 10%، فإن مساهمة القطاع السياحي بالجزائر في الناتج المحلي الإجمالي بقيت ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز نسبته في المتوسط 1.5% خلال الفترة (2008-2015) (صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، 2017، ص 65)، ولم تتجاوز 1.7% خلال الفترة (2015-2018) (وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي،

[http://www.mtatf.gov.dz/?page\\_id=7253&lang=ar#contribution](http://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#contribution)

ويعود ضعف القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة منذ الاستقلال، واعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، وذلك عكس كثير من الدول العربية غير النفطية كالمغرب، مصر، تونس، البحرين و الأردن، والتي تفوق بها نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 6%، مما يعكس

الأهمية التي أولتها كل دولة للقطاع السياحي، بخلاف الجزائر التي لم تعي أهمية هذا القطاع إلا في وقت متأخر، مما انعكس سلبا على النتائج المحققة في القطاع.

أما عن مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل، تعد السياحة من بين أكبر القطاعات توفيراً لفرص العمل فهي صناعة كثيفة العمالة، وتساهم في خلق فرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القطاعات الداعمة للسياحة (بوحفس حاكمي، خديجة العارف، 2017، ص 235)، ورغم ذلك فإن نسبة مساهمة القطاع السياحي في توفير فرص العمل تبقى غير كافية وضعيفة جدا، والتي تراوحت في المتوسط في حدود 1.8% خلال الفترة 1999 – 2002 من مجموع العمالة (حبال سهيلة، نور الدين حاروش، 2019، ص 282)، وارتفعت هذه النسبة لتبلغ في المتوسط 6.26% خلال الفترة 2002 – 2017 (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2018).

##### 5. واقع بعض الخدمات التكميلية للقطاع السياحي:

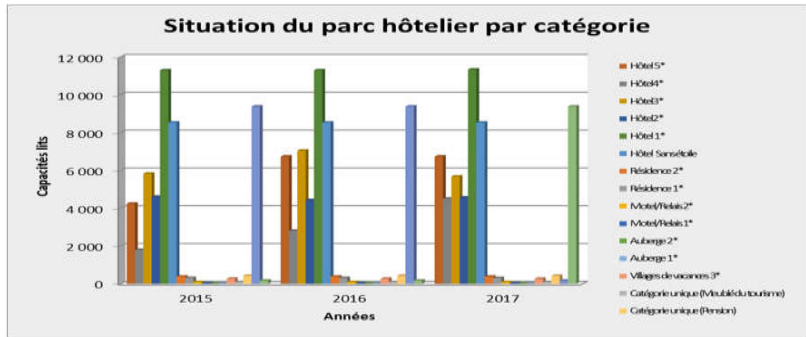
لقد أصبحت الخدمات تحتل دورا مهما في حياة الفرد والمجتمع وتساهم في رفاهيتهم واستقرارهم، وبذلك شهدت السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في مجال تقديم هذه الخدمات. ويعد القطاع السياحي من بين أهم القطاعات الخدمية نظرا لدوره الهام والبارز في عملية التنمية الشاملة بكل جوانبها، الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ضمن الاقتصاد العالمي، إلا أن واقع السياحة في الجزائر لا يزال مترددا ولا يبعث على التفاؤل في ظل غلاء الأسعار وتدني مستوى الخدمات، مما يدفع بالجزائريين كل سنة للبحث عن وجهات سياحية بديلة، رغم ما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية.

ورغم الإرادة السياسية خلال السنوات الأخيرة للنهوض بالقطاع السياحي للمساهمة في إخراج البلاد من أزمتها المالية الخانقة على خلفية تراجع أسعار النفط، غير أن هذه المساعي تبدو صعبة المنال في ظل الوضعية السيئة التي يعيشها قطاع الخدمات على مختلف الأصعدة، حيث يعرف هذا القطاع تخلفا كبيرا يمتد ليشمل كل الخدمات المرافقة للنشاط السياحي، والتي من شأنها أن تسمح للسياح الأجانب بالاستمتاع بأوقاتهم، سواء تعلق الأمر بمؤسسات النقل بمختلف أنواعها، الخدمات المصرفية، الخدمات الفندقية، الاتصالات... مما يجعل من القطاع السياحي أقل جاذبية ودون المستوى المرغوب.

## 1.5. الهياكل الفندقية والمرافق السياحية:

من بين أهم العوامل التي تساعد على النهوض بالسياحة في أي بلد هو ما يمكن توفيره من متاحف فندقية للسائح الأجنبي، ليس من حيث الكم فحسب، بل من حيث النوعية والتنوع أيضا. وتبين الإحصائيات أن السعة الإجمالية للأسرة الفندقية في الجزائر قد بلغت 112264 سرير سنة 2017، تتوزع كما هو موضح في الجدول الموالي:

الشكل رقم 02: سعة الأسرة الفندقية حسب الفئة خلال سنة 2017



Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, <https://www.mta.gov.dz>  
Direction Plan Qualité

كما يتبين من النتائج فقد عرفت الأسرة الفندقية في الجزائر تطورا عبر السنوات الماضية لتبلغ 112264 سرير سنة 2017، ومع ذلك يبقى هذا التطور ضئيلا من حيث العدد ودرجة التنوع، وعدم التماشي مع مختلف المستويات الداخلية. ويبين الجدول الموالي توزيع الأسرة الفندقية حسب نوع المنتج:

الجدول رقم 03: الأسرة الفندقية حسب نوع المنتج خلال سنة 2017

المجموع (Total)	مناخي (Climatique)	حموي (Thermal)	صحراوي (Saharien)	شاطئ (Balnéaire)	حضري (Urbain)
112 264	1883	4 266	4 928	31 326	69 861

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, <https://www.mta.gov.dz>  
Direction Plan Qualité

تظهر هذه النتائج أن الطابع الحضري هو الغالب في إجمالي الأسرة الفندقية بحوالي 62%، تليها المؤسسات الفندقية ذات الطابع الشاطئ (الساحلي) بحوالي 30% من المجموع، ومن هذا المنطلق يمكن

القول أن السياحة الصحراوية والحموية، ورغم المقومات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال، لا تأخذ نصيبها الكامل من عملية التهيئة السياحية، نظرا لنقص المرافق الفندقية بها.

أما من حيث القطاع القانوني فتتوزع الأسرة الفندقية كما يلي:

الجدول رقم 04: توزيع الأسرة الفندقية حسب القطاع القانوني خلال 2017

المجموع (Total)	مختلط (mixtes)	عام (Public)	خاص (Privée)
112 264	6 506	18 613	87 145

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, <https://www.mta.gov.dz>

Direction Plan Qualité

من خلال الجدول يمكن القول أن أغلب المؤسسات الفندقية هي مؤسسات خاصة بحوالي 78% من إجمالي الأسرة الفندقية، مقابل حوالي 16% من المؤسسات الفندقية ذات الطابع العمومي، وما يقارب 6% فقط منها ذات الطابع المختلط. ومن خلال هذه النتائج يظهر جليا سعي الجزائر من أجل خصوصية القطاع السياحي. كما تبين النتائج أدناه أن أغلب نزلاء هذه الفنادق أي ما يقارب 85% من المجموع هم من المقيمين، في حين يظل عدد غير المقيمين ضعيفا جدا، حتى وإن عرف هذا الأخير تحسنا طفيفا في سنة 2017.

الجدول رقم 05: توزيع الأسرة الفندقية حسب طبيعة النزلاء خلال الفترة 2015-2017

السنة	2017	2016	2015
المقيمين (Résidents)	6 260 409	6 283 910	6 307 411
غير المقيمين (Non résidents)	1 146 061	992 611	839 161
المجموع (Total)	7 406 470	7 276 521	7 146 572

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, <https://www.mta.gov.dz>

Direction Plan Qualité

من خلال الإحصائيات السابقة يتضح أنه رغم التطور الذي عرفته الأسرة الفندقية خلال السنوات الماضية، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني نقصا كبيرا من حيث الهياكل الأساسية في الفنادق والمرافق السياحية، لاسيما ما تعلق بالمنشآت الفندقية التي تتميز بقلّة عددها وعدم تنوعها وتماشيا مع المعايير العالمية. وبما أن كثرة الفنادق يجب أن تطبعها خدمات جيدة وبأسعار تنافسية من أجل راحة أكبر للزبون، تعاني العديد من هذه المنشآت والخدمات من ضعف وقصور في المرافق الأساسية والخدمات المقدمة والارتفاع

الكبير في أسعارها (بمينة مفاتيح، محمد حمزة بن قرينة، 2017، ص 174)، مما لم يسمح بترقية المنشآت السياحية وتحسين الخدمات الفندقية التي جعلت الجزائريين ينفرون خلال كل صائفة نحو الوجهات السياحية التي تقدم أحسن الخدمات في المجال الفندقية، كتونس والمغرب ومصر وإسبانيا وماليزيا وتركيا. ويبين الجدول الموالي ترتيب البنية التحتية للخدمات السياحية بالجزائر.

الجدول رقم 06: ترتيب البنية التحتية للخدمات السياحية بالجزائر

حسب المؤشر العالمي للتنافسية والسفر لسنة 2017

الترتيب	المؤشر	الركن
111	0.1	الغرف الفندقية لكل 100 شخص
132	2.9	جودة البنية التحتية السياحية
113	2	وجود شركات تأجير السيارات الكبرى
119	7.3	أجهزة الصرف الآلي لقبول بطاقات فيزا لكل مليون شخص
131	2.1	البنية التحتية للخدمات السياحية

، Source: The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017 - Weforum - World  
www3.weforum.org › docs › WEF\_TTCR\_2017.

كما بلغ مؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية بالجزائر (1.8) في تقرير تنافسية قطاع السياحة والسفر لسنة 2019، والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 136 من بين 140. أما بالنسبة للمورد البشري وسوق العمل فقد جاء ترتيب الجزائر في المرتبة 112 وبمؤشر (4)، نظرا لنقص في الكفاءات والمهارات اللازمة وضعف في تكوين العاملين في مجال الخدمات الفندقية وكذا الإطارات المسيرة للمرافق السياحية، مما انعكس سلبا على النهوض بالقطاع السياحي.

## 2.5. الخدمات البنكية:

تساهم البنوك في تمويل الاستثمارات، ومن ناحية أخرى فإن البنوك تقوم بتقديم خدمات مساندة للخدمات السياحية من خلال تفعيلها للمناطق السياحية، من حيث الخدمات المصرفية المتنوعة من سحب، وتحويل للعمليات، وصرف للشيكات السياحية، وغيرها من المعاملات التي تسهل في إجراءات مختلف العمليات السياحية، وهنا يكمن الدور الرئيسي للبنوك في تنشيط السياحة.

وتعاني المنظومة المالية الجزائرية من عراقيل كثيرة وتأخر كبير إذا ما قورنت بالدول المجاورة، حيث لا يوجد في المناطق السياحية أي وكالات لتحويل الأموال وتسهيل التعاملات المالية أو صرف لمختلف العملات العالمية. إضافة إلى عدم ملاءمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح (عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، 2016، ص 78).

وبحكم أن الاستثمار السياحي يتطلب موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمؤسسات السياحية الأساسية وهو ذو مخاطر مرتفعة لأن الاستثمار يتم في أصول ثابتة طويلة الأجل، فإن البنوك الجزائرية التي تنتمي أغلبها للقطاع العام، وهي بنوك تجارية تمنح قروضا متماثلة لكل القطاعات، لا تراعي خصوصية هذا القطاع. كما أن عدم فاعلية السوق المالية الجزائرية أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في القطاع السياحي الذي يحتاج إلى بورصة أموال فاعلة حتى تزيد من الاكتتاب والمشاركة في رؤوس أموال المؤسسات السياحية وتوزيع المخاطرة على عدة شركاء (شرفاوي عائشة، 2014، ص 178).

وبذلك فإن مواكبة البنوك الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الالكترونية واعتماد الدفع الالكتروني، من شأنه أن يساهم في اندماجها في الاقتصاد العالمي وجلب الاستثمارات الأجنبية، خاصة وأن القطاع المالي في الجزائر يعد أحد أكبر معيقات الاستثمار. وضمن هذا السياق يبين تقرير التنافسية العالمي لسنة 2018 ترتيب النظام المصرفي الجزائري في المرتبة 122 من بين 140 دولة، مستندا في ذلك إلى عدة عوامل من بينها: ضعف الائتمان المحلي للقطاع الخاص (المرتبة 120)، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (المرتبة 98).....

ورغم أن أغلب البنوك العالمية بلغت مستويات عالية في رقمنة المعاملات المصرفية، من خلال تمكين زبائنهم من عمليات سحب وإيداع الأموال عن طريق الإنترنت دون اللجوء إلى الشبائيك المصرفية، لا تزال الخدمات المصرفية للبنوك الجزائرية تتميز بأنها خدمات تقليدية تعاني من جملة من المشكلات، ولا تتناسب مع ما هو حاصل في الدول المتقدمة، مما جعل منها أحد أكثر الأنظمة المصرفية تخلفا في العالم.

وهذا ما يستوجب على الجزائر السعي نحو تحديث وعصرنة الخدمات المصرفية، لاسيما من خلال تفعيل خدمة الدفع الإلكتروني الذي صار من وسائل التعامل المالية الضرورية في جميع أنحاء العالم، ما من شأنه أن ينعكس إيجابا على تطور ونمو القطاع السياحي.

### 3.5. قطاع النقل:

لقد شهد قطاع النقل خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، بعد أن حققت الجزائر عديد من البرامج التنموية، شملت كافة أنماط النقل. وباعتبار شبكة الطرق من أحد العوامل المحددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد وضعت الجزائر ضمن أولوياتها امتلاك شبكة طرق فعالة وقادرة على ربط أكبر عدد من المدن، مخصصة موارد مالية كبيرة في سبيل ذلك، مما جعل من شبكة الطرق الجزائرية الأكثر كثافة في القارة الأفريقية. وقد تم تخصيص ميزانية 40 مليار دولار لقطاع النقل في البرامج الممتدة خلال الفترة (2010-2014) من أجل: تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية، إنجاز الطرق السريعة، صيانة وهئية الطرقات وتحديث القطاع البحري والجوي (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع النقل، 2017).

ولقد سمحت استثمارات الحكومة في مجال النقل بتوسيع الشبكة الوطنية للطرقات من 103.945 كم في 2009 ليبلغ طولها 133741 كم في حدود 2016 (MAMMA Farid, 2017, p7). كما أنه وبالرغم من الظروف المالية الصعبة فقد عرفت سنة 2018 ففزة نوعية في مجال النقل المعوّل عليه كثيراً للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، من خلال استكمال العديد من المشاريع الضخمة كالمطار الدولي، وكذا الطريق السيار شرق-غرب وشمال-جنوب، هذا الأخير من شأنه أن يلعب دورا بارزا في مجال التصدير نحو إفريقيا، إلى جانب المشاريع الأخرى المساهمة في فكّ العزلة عن عديد مناطق الوطن.

ورغم الجهود المبذولة للنهوض بقطاع النقل في الجزائر بقي هذا قطاع من بين أضعف الحلقات ودون المستوى المطلوب، مما جعله لا يستجيب لتطلعات السكان وحاجياتهم. إضافة إلى عدم القدرة على

توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، مع تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدى دول الجوار (لعفيفي الدراجي، بن الشيخ توفيف، 2017، ص 22).

وتشير التقارير الصادرة عن البنك العالمي والمنتدى الاقتصادي العالمي أن النقل العمومي في الجزائر يبقى من بين الأضعف في المنطقة، ولا يعكس القدرات المتاحة، حيث يواجه هذا القطاع تحديات كبيرة بدءا بالنقل العمومي والنقل الجوي والبحري، وكذا النقل بالسكك الحديدية. ويبين الجدول الموالي ترتيب شبكة البنية التحتية للنقل بالجزائر

الجدول رقم 07: ترتيب البنية التحتية للنقل البري، البحري والجوي بالجزائر

حسب المؤشر العالمي للتنافسية والسفر لسنة 2019

الترتيب	المؤشر	الركن
99	2.2	ترتيب شبكة النقل الجوي
115	3.2	جودة البنية التحتية للنقل الجوي
90	2.8	ترتيب شبكة النقل البري والموانئ
95	3.2	جودة الطرق
54	3.0	جودة البنية التحتية للسكك الحديدية
103	3.2	جودة البنية التحتية للموانئ
85	3.1	كفاءة النقل البري
113	2.0	ترتيب شبكة النقل البحري

، Source: The Travel & Tourism Competitiveness Report 2019 - Weforum - World  
www3.weforum.org › docs › WEF\_TTCR\_2019.

هذا وتعد مشكلة الازدحام من بين أكبر الصعوبات التي يواجهها قطاع النقل العمومي الحضري بالجزائر، فالازدحام الخانق والمتزايد في مختلف المحطات والمطارات، والطرق بمختلف أنواعها، والموانئ، يؤثر في العديد من الرحلات ويتسبب في إطالة زمن التنقل، لاسيما في المدن الكبرى. هذا فضلا عن غياب أدنى شروط الراحة التي يمكن للمسافرين الاستفادة منها بمختلف محطات النقل عبر العاصمة ومناطق أخرى، على غرار المراحيض العمومية ومحلات خدمات الهاتف، والأرضيات المخصصة للحافلات غير المهيأة، ...



#### 4.5. شبكة الاتصالات:

يشهد العالم اليوم تطورات في مختلف الميادين والمجالات، حيث تسعى الدول جاهدة إلى مواكبة هذه التطورات الحاصلة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فتطوير وتحديث قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليكون قطاعاً اقتصادياً رائداً، يعظم من إسهاماته في الناتج المحلي، وفي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين قدراتها التنافسية وتعظيم إمكانياتها وتعميق جودة منتجاتها وخدماتها. وكما لهذه التكنولوجيا من أثر على مختلف القطاعات الاقتصادية، فإنه من البديهي أن يكون لهذه التقنيات دور استراتيجي في تطوير الصناعة السياحية وتنشيط القطاع السياحي.

ولقد أصبحت الخدمات السياحية مرتبطة ارتباطاً كبيراً مع هذه التكنولوجيات، من خلال استخدام الأعمال الالكترونية في مجال السياحة والسفر، واستخدام تقنيات الأنترنت من أجل تفعيل عمل الموردين السياحيين والوصول إلى تسهيلات أكثر فعالية للمستهلكين السياحيين، وهذه الاستخدامات تشمل كافة العمليات السياحية النمطية المعروضة من عروض البرامج السياحية، وحجز الرحلات السياحية و تنظيمها من خلال الأنترنت (عبادي محمد، زهواني عبد الرزاق، 2019، ص 152)، حيث أصبح التسويق الإلكتروني للسياحة يطغى على أساليب التسويق الكلاسيكية.

وتعتبر المنشورات الإعلامية، البطاقات، الإعلانات، الصحافة المكتوبة، والسمعية البصرية وغيرها، من الوسائل التي تهدف للتسويق السياحي وتعزيز السمعة في ظل المنافسة العالمية، التي يفرضها التطور الاتصالي والتكنولوجي السريع. وفي هذا الصدد تعاني الجزائر من تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة، وصعوبة في التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع السياحي، حيث أن جودة الخدمات السياحية لن تتم إلا بإتاحة واستخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات السياحية والفندقية (الياس شاهد، عبد النعيم دفور، 2017، ص 118). وضمن هذا الصدد كشف تقرير التنافسية العالمي للسياحة والسفر لسنة 2019 عن التأخر الذي لازالت الجزائر تسجله فيما يخص الجاهزية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بعد ترتيبها في المرتبة 89 من بين 140 دولة،

والمرتبة 130 فيما تعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات. وهذا ما يشير إلى تأخر الجزائر في مجال الاتصالات بالرغم من كل المشاريع التي برمجتها، وتخصيص ميزانية هائلة لتجسيدها. كما أن غياب تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع السياحي الجزائري يظهر من خلال غياب المعلومة السياحية ونقص في المعطيات والإحصائيات في مجال السياحة، الأمر الذي يشتكي منه المستثمرون خاصة الأجنب، لذا فإن تطور القطاع السياحي، في ظل احتدام المنافسة بين الوجهات السياحية المختلفة (مغاري عبد الرحمان، شيخي بلال، 2012، ص 13)، يستدعي اعتماد تقنيات حديثة للترويج للمنتوج السياحي، ودمج التكنولوجيات الحديثة في تقديم مختلف الخدمات السياحية.

## 6. خاتمة:

مع التراجع الأخير لأسعار النفط في الأسواق العالمية، برزت الضرورة الملحة لدعم السياحة في الجزائر كأحد البدائل المعول عليها للخروج بالاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، والعمل على تنويعه بما يساهم في خلق ثروة حقيقية وإعطاء ديناميكية للنشاط الاقتصادي. وبالرغم من المقومات السياحية الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر، إلا أن القطاع السياحي في الجزائر لازال لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب، مما جعل الجزائر عاجزة عن انتزاع مكانة سياحية مقارنة بالبلدان المجاورة. ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب، أهمها الضعف الكبير الذي يعاني منه قطاع الخدمات بالجزائر ابتداء من تخلف المنظومة البنكية، إلى المشاكل المتعلقة بطبيعة المنشآت الفندقية والمرافق السياحية وغيرها من المشاكل. وهذا ما يتطلب بالمقابل ضرورة النهوض بالقطاع الخدمات، لاسيما الخدمات المرافقة للقطاع السياحي، كشرط أساسي لتنمية وتطوير هذا القطاع. وضمن ما تقدم فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تسجل الجزائر تأخرا كبيرا في المجال السياحي، حيث لا يزال عدد السياح الوافدين إلى الجزائر يسجل انخفاضا ملحوظا مقارنة بعدد السياح الجزائريين الوافدين إلى البلدان الخارجية.
- ضعف مساهمة القطاع السياحي في مختلف القضايا التنموية سواء تعلق الأمر بتحسين ميزان المدفوعات، أو مداخل الجزائر من العملة الصعبة أو في توفير فرص العمل.

- تعرف الجزائر نقصا كبيرا، كما ونوعية، من حيث الهياكل الأساسية في الفنادق والمرافق السياحية.
- تعاني المنظومة المالية الجزائرية من عراقيل كثيرة وتأخر كبير، كما يعاني قطاع النقل من عدة صعوبات واختلالات جعلته متأخرا وبعيدا عن المقاييس العالمية.
- لازالت الجزائر تسجل تأخرا فيما يخص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات وفي الأعمال الالكترونية في مجال السياحة والسفر.
- يعرف قطاع الخدمات في الجزائر اختلالات عديدة تمتد تأثيراتها وانعكاساتها لتشمل كل الخدمات التكميلية أو المرافقة للنشاط السياحي، مما يستوجب ضرورة تطوير وعصرنة هذا القطاع.
- تلعب الخدمات التكميلية دورا هاما نمو وتطور القطاع السياحي، وعلى هذا الأساس وانطلاقا من الوقائع السابقة يمكن الإشارة إلى جملة من التوصيات يتوجب أخذها بعين الاعتبار في إطار بناء استراتيجية مثلى للنهوض بقطاع السياحة والاستفادة منه في بناء الاقتصاد الوطني:
- تطوير البنى التحتية والمنشآت الفندقية، والعمل على الارتقاء بالخدمات إلى مستوى المعايير الدولية؛
- تطوير وتحسين مختلف الخدمات المرافقة للنشاط السياحي، من خدمات بنكية، نقل، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات....
- تكوين وتأهيل الموارد البشرية في المؤسسات السياحية من خلال انشاء مدارس عليا متخصصة.
- عصرنة المنظومة التكوينية وتشجيع الابتكار وإعداد برامج اتصالية وترويجية عصرية.
- تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع (ثقافة وسلوكيات الأفراد).
- تفعيل دور وكالات الأسفار وإتباع سياسة ترويجية فعالة تسمح ببعث أفضل صورة عن الجزائر.

#### قائمة المراجع:

1. نعيم الظاهر و سراب إلياس، 2007، ط2، مبادئ السياحة، دار المسيرة، الأردن.
2. N.jayapalan, 2001, An Introduction To Tourism, Atlantic Publishers & Dist, 296 pages.
3. Stephen Williams, 2003, Tourism Geography, ROUTLEDG, First Edition, United States.

4. عوينان عبد القادر، 2012-2013، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
5. شرفاوي عائشة، 2014-2015، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
6. حبال سهيلة، نور الدين حاروش، مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 2، 2019، ص ص 271-294.
7. عبادي محمد، زهواني عبد الرزاق، تجليات التحول الرقمي ودوره في تفعيل السياحة الداخلية - اتصالات الجزائر نموذجاً-، 2019، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 3، ص ص 146-162.
8. خالد كواش، 2010، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 01، العدد 01، ص ص 213-237.
9. حسين عبد القادر، 2013، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية آفاق 2025: الآليات والبرامج، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، ص ص 184-197.
10. عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، 2016، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04، ص ص 67-81.
11. صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، 2017، السياحة في الجزائر بين: الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02، ص ص 49-67.
12. يمينه مفاتيح، محمد حمزة بن قرينة، 2017، واقع السياحة في الجزائر للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 3، ص ص 165-175.
13. بوحفص حاكمي، خديجة العارف، 2017، رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 8، العدد 3، ص ص 231-246.

14. الياس شاهد، عبد النعيم دفرور، 2017، السياحة كمقوم للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، ص ص 111-126.
15. مغاري عبد الرحمان، شيخي بلال، انعكاسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على السياحة الداخلية في الجزائر، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، 19-20 نوفمبر 2012 جامعة الحاج لخضر، باتنة.
16. لعفيفي الدراجي، بن الشيخ توفيف، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، جامعة 8 ماي 1945 قلعة، 24-25 أكتوبر 2017.
17. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة والمناجم، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017، أوت 2018، على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>، تصفح بتاريخ 2019/11/21.
18. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة والمناجم، قطاع السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، أبريل 2017، على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/82-menu?start=90>، تصفح بتاريخ 2019/11/17.
19. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة والمناجم، قطاع النقل، 2017، على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport>، تصفح بتاريخ 2019/11/17.
20. Ministère du Tourisme, de l'Artisanat et du Travail Familial, [http://www.mtatf.gov.dz/?page\\_id=1290#first-bloc](http://www.mtatf.gov.dz/?page_id=1290#first-bloc), consulté le 11/12/2019.
21. MAMMA Farid, 2017, Réseau routiers et autoroutiers en Algérie : consistance et perspectives, Ministère du transport et des travaux publics, p7, <http://www.mtp.gov.dz/files/ReseauroutierAlgerie.pdf>, consulté le 14/12/2019.
22. Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, <https://www.mta.gov.dz>, consulté le 20/12/2019.
23. The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017 - Weforum - World [www3.weforum.org > docs > WEF\\_TTCR\\_2017](http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017)
24. The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017 - Weforum - World [www3.weforum.org > docs > WEF\\_TTCR\\_2017](http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017)
25. The Global Competitiveness Report 2018, <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2018>